

صالح، برسوم، عبد العزيز. Deloitte.
محاسبون ومراجعون

MAZARS مصطفى شوقي
محاسبون ومراجعون قاتونيون

ملخص القوائم المالية المجمعة
لبنك الإمارات دبي الوطني
شركة مساهمة مصرية
وتقرير مراقبي الحسابات
عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تقرير مراقبا الحسابات

إلى المادة / مساهمي بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م"

راجعنا القوائم المالية المجمعة لبنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والتي استخرجت منها القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٦ يناير ٢٠٢٠ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ على القوائم المالية المجمعة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والتي استخرجت منها القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المجمعة الكاملة للمجموعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي المجموع للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ونتائج أعمالها عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المجمعة الكاملة للمجموعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وتقريرنا عليها.

وصالح وبرسوم وعبد العزيز
وفيق الفريد حنا

سجل مراقبي الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "١٣٢٢"
صالح وبرسوم وعبد العزيز Deloitte.



مراقبا الحسابات



سجل مراقبي الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٢٦٠"

القاهرة في: ٤ فبراير ٢٠٢٠

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
		<u>الأصول</u>
٤١٤٨٦١٠	٢٤٤٨٦٢٠	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٧٨٠١٧٨٦	٤٦٤٨٢٤٠	أرصدة لدى البنوك
٧٧٣٧٣١٨	٨٣٨٣٤٩٨	أذون خزائنة
٢٨٧٨٤٣٨٢	٣٠٣٦٤٨٧٥	قروض وتسهيلات العملاء (بالصافي)
٥٣١٥٠	٥٦٦٠١	مشتقات مالية
-	٥٠٥٣٤	أصول مالية مبنوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٦٣٦٥١٣	٣٥٧٢٧٥٧	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٥٩٧٠٦٨١	٦٣٣٩٥٩٩	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٢٥٦٥٩	٢٨٥٧١	أصول غير ملموسة
١٠٨١٨٣٩	٦٨٧٠٢٦	أصول أخرى
٥٨٨٦٣٢	٧٣٤٩١٦	الأصول الثابتة المملوكة
٤٢٢٥٤٤	٥٠٨٤٦٩	الأصول الثابتة المزججة
<u>٥٧٢٥١١١٤</u>	<u>٥٧٨٢٣٧٠٦</u>	إجمالي الأصول
		<u>الالتزامات وحقوق الملكية</u>
		<u>الالتزامات</u>
٥٩٩٤٩٠٩	٢٧٤٩٢٥٠	أرصدة مستحقة للبنوك
٤١٨٣٧٧٣٤	٤٤٧١٢٣٥٢	ودائع العملاء
٨٦٥١٣	٧٠١٣٦	مشتقات مالية
١٧٩١٣٦٠	١٦٠٤١٥٠	قروض أخرى
١٦٧٢٠٢٤	١٦٨٢٦٨٠	التزامات أخرى
٢٠٢٦٠٤	١٢٧٤٠١	مخصصات أخرى
١٤٠٤٦١	١٤٣١٩٩	التزامات ضرائب الدخل الجارية
١٤٤١٠	١٤٩٣١	التزامات ضريبية مؤجلة
<u>٥١٧٤٠٠١٥</u>	<u>٥١١٠٤٠٩٩</u>	إجمالي الالتزامات
		<u>حقوق الملكية</u>
١٧٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
٢٩٠٤٣٤	٥٨٢٨٨١	احتياطيات
٣٥٢٠٤١٦	٤٤٣٦٤٧٦	أرباح محتجزة
٥٥١٠٨٥٠	٦٧١٩٣٥٧	إجمالي حقوق مساهمي البنك الأم
٢٤٩	٢٥٠	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
٥٥١١٠٩٩	٦٧١٩٦٠٧	إجمالي حقوق الملكية
<u>٥٧٢٥١١١٤</u>	<u>٥٧٨٢٣٧٠٦</u>	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)
٥ ٩٠٩ ٤٨٩	٦ ٧٦٦ ٦٣١	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٣ ٤١٤ ٠٦٢)	(٣ ٨٨٢ ٢٦٠)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
<u>٢ ٤٩٥ ٤٢٧</u>	<u>٢ ٨٨٤ ٣٧١</u>	صافي الدخل من العائد
٧٣٠ ٩٦٩	٧٦٣ ٩٧٣	إيرادات الأتعاب والعمولات
(١٠٤ ٩١٨)	(١٤٨ ٢٩١)	مصروفات الأتعاب والعمولات
<u>٦٢٦ ٠٥١</u>	<u>٦١٥ ٦٨٢</u>	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٤ ٢٨٣	٢ ١٨٣	إيرادات من توزيعات ارباح اسهم
٨٥ ٢٧٥	١٨٣ ٥٣٥	صافي دخل المتاجرة
٢٠٢٦	٢ ٥١٦	أرباح إستثمارات مالية
(١ ٦٤ ٩٤٠)	(١ ٢٧ ٣٢٧)	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(١ ٠٩٩ ٣٣٣)	(١ ٢٧٩ ٠٨٣)	مصروفات ادارية
<u>(٣٠٦ ٤٠٦)</u>	<u>(٥٠ ٩٢٠)</u>	مصروفات تشغيل أخرى
١ ٦٤٢ ٣٨٣	٢ ٢٣٠ ٩٥٧	الربح قبل ضرائب الدخل
(٤١٨ ١٦٨)	(٤٦٥ ٢١٥)	مصروف ضرائب الدخل
<u>١ ٢٢٤ ٢١٥</u>	<u>١ ٧٦٥ ٧٤٢</u>	صافي ارباح السنة بعد ضرائب الدخل
		يوزع كالتالي:
١ ٢٢٤ ١٩٠	١ ٧٦٥ ٧١٦	نصيب مساهمي البنك الأم
٣٥	٢٦	نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة
<u>١ ٢٢٤ ٢١٥</u>	<u>١ ٧٦٥ ٧٤٢</u>	صافي ارباح السنة بعد الضرائب
<u>٦٥,٤١</u>	<u>٩٤,٥١</u>	ربحية السهم (جنيه / سهم) الاساسي

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متعمداً للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٨</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
١ ٢٢٤ ٢١٥	١ ٧٦٥ ٧٤٢	صافي أرباح السنة
		بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح أو الخسائر :
		بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح أو الخسائر :
٨١ ٦٠٠	١٤٧ ١٧٥	صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
<u>٨١ ٦٠٠</u>	<u>١٤٧ ١٧٥</u>	إجمالي بنود الدخل الشامل الأخر للسنة
<u>١ ٣٠٥ ٨١٥</u>	<u>١ ٩١٢ ٩١٧</u>	إجمالي الدخل الشامل للسنة، صافي بعد الضريبة

. الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الإمارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة - من السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)

الإجمالي	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطر	إجمالي حقوق مساهمي البنك الأم	أرباح محتفظة	الإحتياطات	رأس المال المصنوع والمطلوع	البيان
٤٣٠٨٢٢٤	٣٠٧	٤٣٠٧٩١٧	٢٤٥٩١٨٩	١٤٨٧٢٨	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
(١٠٢٩٤٠)	(٨٣)	(١٠٢٨٥٧)	(١٠٢٨٥٧)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٧
-	-	-	(٥٨٩٢٧)	٥٨٩٢٧	-	المحول إلى الأحتياطي الأتقوى
-	-	-	(٤٤)	٤٤	-	المحول إلى إحتياطي مخاطر بئكية عام
٨١٦٠٠	-	٨١٦٠٠	-	٨١٦٠٠	-	صافي التغير في بنود الدخل الشامل الأخر
-	-	-	(١٠٩٥)	١٠٩٥	-	المحول إلى إحتياطي الرأسمالي
١٢٢٤٢١٥	٢٥	١٢٢٤١٩٠	١٢٢٤١٩٠	-	-	صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٥٥١١٠٩٩	٢٤٩	٥٥١٠٨٥٠	٣٥٢٠٤١٦	٢٩٠٤٣٤	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٥٥١١٠٩٩	-	٥٥١١٠٨٥٠	-	٢٩٠٤٣٤	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٨١١١٠	-	٨١١١٠	-	٨١١١٠	-	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٥٥٤٢٣٠٩	٢٤٩	٥٥٤١٩٦٠	٣٥٢٠٤١٦	٣٧١٥٤٤	١٧٠٠٠٠٠	إثر التطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩
(٧٨٥٥١٩)	(٢٥)	(٧٨٥٤٩٤)	(٧٨٥٤٩٤)	-	-	الرصيد المحول في أول السنة المالية بعد تطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩
-	-	-	(٦٤١١٨)	٦٤١١٨	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٨
-	-	-	(٤٤)	٤٤	-	المحول إلى الأحتياطي الأتقوى
١٤٧١٧٥	-	١٤٧١٧٥	-	١٤٧١٧٥	-	المحول إلى إحتياطي مخاطر بئكية عام
١٧٩٥٧٤٢	٢٦	١٧٩٥٧١٦	١٧٩٥٧١٦	-	-	صافي التغير في بنود الدخل الشامل الأخر
٦٧٩٦٠٧	٢٥٠	٦٧٩٦٣٥٧	٤٤٣٦٤٧٦	٥٨٢٨٨١	١٧٠٠٠٠٠	صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
						الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

- الإيضاحات المرتبطة تمثل جزءاً متصفاً للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل بروت

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الإمارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

<u>جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري</u>	
<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٨</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>
	<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
(٣ ٢٩٦ ٨٧٦)	٤١١ ٠٨٣
(١ ٥٣٥ ٩٥٠)	(٣ ٢٩٢ ٢٣٧)
٨٠٢ ٠٣٥	(٩٧٢ ٧٢٩)
(٤ ٠٣٠ ٧٩١)	(٣ ٨٥٣ ٨٨٤)
١٣ ٤٩٩ ٩١٣	٩ ٤٦٩ ١٢٢
٩ ٤٦٩ ١٢٢	٥ ٦١٥ ٢٣٨

الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متكاملاً للقوائم المالية ونقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م." (البنك) وشركته التابعة "شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي" ويطلق عليهما معاً (المجموعة) - خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار وأعمال التأجير التمويلي في جمهورية مصر العربية والخارج.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التمسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

تأسست شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي - مصر في ٤ نوفمبر ٢٠٠٨ طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية في إطار أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحة التنفيذية. ويعتبر غرض الشركة الأساسي هو العمل في مجال التأجير التمويلي وفقاً لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بإصدار قانون التأجير التمويلي.

ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية للمجموعة. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس والإفصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

وقد رعى في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة أحكام القوانين السارية ذات الصلة وتتضمن تلك القوائم أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات المجموعة باستخدام طريقة التجميع الكلي للقوائم المالية للشركة التابعة وهي الشركة التي يمتلك البنك فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على سياساتها المالية والتشغيلية بغض النظر عن نوعية أنشطتها.

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ وبناءً على صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ فقد قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك التعليمات ويبين الإيضاح التالي تفاصيل التغييرات في السياسات المحاسبية.

التغييرات في السياسات المحاسبية:

اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ قام البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والخاصة بإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" وفيما يلي ملخص للتغييرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق تلك التعليمات.

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية:

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مصنفة: بالتكلفة المستهلكة، أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ويتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و ينشأ عن الشر وط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
- ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة خلال الأرباح والخسائر:

• يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية، و

- ينشأ عن الشر وط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
- عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة ، يجوز للبنك ان يختار بلا رجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر . يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدي.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. بالإضافة إلى ذلك ، عند الاعتراف الأولي ، يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعة أصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفف بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة والية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وخصوصاً لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .

- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك.

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر.

- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة :

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. يتم تعريف الفائدة على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم معا إذا كان الأصل المالي يحتمل على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ "نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديد على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض ارتباطات وتعهدات القروض وعقود الضمانات المالية.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

يطبق البنك منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تتطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تتطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبياً.

بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً وتحسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة- مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية؛ بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

٢- الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي تمتلك المجموعة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بفرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة.

عند تجميع القوائم المالية للشركات التابعة يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة، وكذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية لشركات المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يضمن تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

تتضمن القوائم المالية المجمعة لبنك الامارات دبي الوطني القوائم المالية للشركة التابعة (شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي)، وتبلغ نسبة مساهمة البنك فيها ٩٩,٨٪.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

١-٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للمجموعة بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للمجموعة.

٢-٣ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمنك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-

■ صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بفرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.

■ إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة والفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية .

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف بإجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

٤- أذون الخزنة

يتم عرض أذون الخزنة بالميزانية بكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الاسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية والالتزامات المالية

السياسة المالية المطبقة الاعتراف والقياس الاولي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

تقوم المجموعة بتبويب أصولها المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

١-٥ الأصول المالية المبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتم بنمط الحصول على أرباح فعلية حثيثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية:

• إذا كان ذلك التثبيت سيؤدي إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المستهلكة مثل القروض والتسييلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدر.

• إذا كان الأصل المالي المراد تثبيته، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزءاً من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.

• إذا كان الأصل المالي المراد تثبيته مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين وكانت قواعد البنك المركزي تسمح بتبويب الأداة المركبة ككل بما في ذلك الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٢-٥ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي تنوى المجموعة بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- الأصول التي تبويبها المجموعة على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.

- الأصول التي لن تستطيع المجموعة بصورة جوهرية استرداد قيمة استثمارها الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣-٥ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

٤-٥ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعادة للأصول المالية سواء تلك المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.

- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".

- تقوم المجموعة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المستهلكة.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتركمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوية متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوية متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للمجموعة في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوفر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوية متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال في القيمة.

٦- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي للاستثمارات التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول إلى القيمة النظرية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولي. وعند حساب معدل العائد الفعلي يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب معدل العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وتتوقف المجموعة عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنبية وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة ويحد أدنى انتظام لمدة سنة. وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

٧- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة فيتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي، وتدرج ضمن إيرادات العائد.

٨- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح على الاستثمارات المالية - بخلاف توزيعات أرباح الشركات التابعة - وذلك عند صدور الحق في تحصيلها.

٩- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافةً إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقيمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

١٠- اضمحلال الأصول المالية

السياسة المالية المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ :

١-١٠ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها. وتتضمن المؤشرات التي تستخدمها المجموعة لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم سداد أصل الدين أو العوائد.
- توقع إفلاس المقرض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع الائتماني للمقرض.
- قيام المجموعة لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا توافق المجموعة على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقرض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

وتقوم المجموعة بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محافظة محددة ولأغراض التطبيق العملي جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا تقوم المجموعة أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي:

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع أصول مالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.
- في حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الإضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة في خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.
- أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعى على إضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوبة كقروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر الإضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالى وهو ذلك المعدل الذى يتم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولى (ولا تؤخذ خسائر الأنتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الاعتراف بعيب الإضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي السارى وفقاً للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. ولأغراض العملية، قد تقوم المجموعة بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالى مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة فيراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالى إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات وبعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبعوض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية لأصول البنك ومقدار الخسائر التاريخية لأصول ذات خصائص خطر ائتمان مشابهة للأصول التي تضمها تلك المجموعة.

ويتم تعديل الخسائر التاريخية على أساس البيانات الحالية المعلنة بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في السنة التي تم خلالها تحديد تلك الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الظروف التي كانت سائدة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وبحيث تتوافق معها من فترة إلى أخرى، وتقوم المجموعة بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات

المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أى اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراتها لتلك الخسائر.

استثمارات مالية متاحة للبيع

٢-١٠

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالى أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الألة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالى متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتركمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالى من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالى من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الإضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الإضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

٣-١٠ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، ويتم إعادة تويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

١١- الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلى

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة المجموعة والتي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد عن سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها وذلك من ثلاث إلى خمس سنوات.

١٢- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال السنة التي تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضي بينما يتم حساب إهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت. وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

- المبانى	من ٢٥ إلى ٦٠ سنة
- الواجهة	من ٢٥ إلى ٣٠ سنة
- التركيبات العامة	من ١٠ إلى ٢٠ سنة
- التجهيزات والإنشاءات	من ٧ إلى ١٠ سنوات
- نظم الية متكاملة	من ٤ إلى ٥ سنوات
- ماكينات صرف آلى	من ٥ إلى ٧ سنوات
- رسائل نقل	من ٣ إلى ٥ سنوات
- تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
- أثاث مكتبى وخزائن	٥ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للإهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

تحدد ارباح وخسائر الاستيعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

١٣- الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠% من قيمة الأصل. وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٣-١ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن السنة التي حدثت فيها. وعندما تقرر المجموعة ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أية مسموحات يتم الحصول عليها من الموزر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة التسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٤- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقضاء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزينة.

١٥- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد المجموعة لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى ولو كان التدفق النقدي الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لمداد الالتزامات ذات الأجل التي تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل فيعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٦- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات تقوم المجموعة بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على المجموعة التزام قانوني أو حكومي لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة. ولدى المجموعة نظام من نظم الاشتراك المحدد الأولى يتم سدادها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و الثانيه إلى احد شركات ادارة الاستثمار الخاصة.

تلتزم المجموعة بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و إلى مدير الاستثمار ولا تتحمل المجموعة أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن السنة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

تدفع المجموعة نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح - ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية والالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي شركات المجموعة، ولا تسجل أية التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

١٧- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغيرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمجموعة عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

١٨- رأس المال

١٨-١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو اصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

١٨-٢ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح التي تقرر المجموعة توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيه الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقرر أن بموجب النظام الأساسي وقانون الشركات.

١٨-٣ أسهم الخزينة

في حالة قيام المجموعة بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراة كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصومة من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

١٩- أنشطة الأمانة

تقوم المجموعة بمزاولة أنشطة امانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وامانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للمجموعة حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للمجموعة.

٢٠- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب عناصر الأصول و الالتزامات المالية بأرقام المقارنة لتتنسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية المستقلة للسنة الحالية محل تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) لأول مرة ولا يتم إعادة قياسها وذلك طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

٢١ - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
 - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أنفي لرأس المال المصدر والمنفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية السنة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠٪. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٨,٥٧٨ ٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٩.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسي المستمر (- Going Concern Capital)

Tier One

و رأس المال الأساسي الإضافي (Additional Going Concern - Tier One)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital - Tier Two) ، و يتكون مما يلي:-

- ١- ٤٥٪ من قيمة إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- ٢- ٤٥٪ من قيمة الإحتياطي الخاص.
- ٣- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- ٤- ٤٥٪ من رصيد إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- ٦- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة و الشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المختلطة.
- ٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- مخصص خسائر الإضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي المخاطر الائتمانية للأصول و الألتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الأتي:

- ١- مخاطر الائتمان
- ٢- مخاطر السوق
- ٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠٪ ميوّبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد اجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويُلخص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ في نهاية السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	رأس المال
		الشريحة الأولى (رأس المال الاساسي)
١٧٠٠.٠٠٠	١٧٠٠.٠٠٠	اسم رأس المال (بالصافي)
٣٤٥.٣٨٦	٤٣٤.٢٢٥	الاحتياطيات
٢٧٢.٥٧٩	١١٧.٦٩٥	احتياطي مخاطر عام
٢٧٢٩.٥٧٦	٤.٠٨٩.٥٤١	الارباح المحتجزة
٢٤٩	٢٥٠	حقوق الأقلية
	١.٥٣١.٠	اجمالي بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بالميزانية
(٢٩٧.٧٨٩)	(١٧٧.٩٩٦)	اجمالي الاستعدادات من رأس المال الاساسي المستمر Common Equity
٤٧٥٠.٠٠١	٦٢٦٩.٠٢٥	إجمالي رأس المال الاساسي
		الشريحة الثانية
٨٦	٨٦	٤٥ ٪ من الاحتياطي الخاص
١٧٩١.٣٦٠	١.٦٠٤.١٥٠	القروض (الودائع) المساندة
		رصيد المخصصات المطلوبة مقابل ادوات الدين والقروض والتسييلات
٤٥٤.٠٣١	٢٠٦.٢٧٦	الائتمانية والالتزامات العرضية المدرجة في المرحلة الاولى (stage ١)
٢٢٤٥.٤٧٧	١.٨١٠.٥١٢	اجمالي الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
		الاصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
٣٦.٥٥٨.١٧٩	٣٧.٥١٤.٠٣٥	الاصول و الالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان
٧٠.١٨٠	٨٢.٥٦٠	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل
١.٣٨٠.٣٤٤	١.١١١.١٨٣	قيمة التاجوز لأكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر
٤٥٠.١٩٢٠	٥.٢٣٣.٨٨٠	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
٢٩٧.٥٦٠	١٤.٨٣٠	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
٤٢٨٠.٨١٨٣	٤٣.٩٥٦.٤٨٨	إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
٪ ١٦,٣٤١	٪ ١٨,٣٨١	معيار كفاية رأس المال (٪)

- الرافعة المالية

- اصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ القرار التالي:
الموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية مع التزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (٣%) على أساس ربع سنوي وذلك على النحو التالي:
- كنسبه استرشادية اعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٧.
- كنسبة رقابية ملزمة اعتبارا من عام ٢٠١٨.

- مكونات النسبة

مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزي.

مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقا للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلي :

١- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الراسمالية.

٢- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات.

٣- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية.

٤- التعرضات خارج الميزانية.

ويخلص الجدول التالي حساب الرافعة المالية :

البند	المبلغ	معامل التحويل %	الاجمالي
الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبعادات			٦ ٢٦٩ ٠٢٥
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية			٥٧ ٩٨٤ ٨٦٠
التعرضات خارج الميزانية			٧ ٦٠٨ ٤٦٩
نسبة الرافعة الماليه			٩,٥٦%

- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

تقوم المجموعة باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي تقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية وفيما يلي أهم البنود التي تستخدم فيها المجموعة تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات (الخسائر الائتمانية المتوقعة)

تراجع المجموعة محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أية بيانات يمكن الاعتماد عليها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقرضين على السداد للمجموعة، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول المجموعة. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية الميوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عندما يكون هناك انخفاض هام أو معتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو معتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغييرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين الميوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل اضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. تستخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالمجموعة والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري الا اذا ذكر خلاف ذلك)

د- ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض المعاملات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. لذا تقوم المجموعة بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضريبة والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يحدث بها الاختلاف.

- صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
٩٨ ٨٥٨	١٦٣ ٣٩٠	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
		(خسائر) ارباح تقييم مشتقات مالية:
(١٣ ٥٦٢)	١٩ ٨٣٥	(خسائر) تقييم عقود صرف أجله
(٢١)	٣١٠	(خسائر) ارباح تقييم أصول ماليه بفرض المتاجرة
٨٥ ٢٧٥	١٨٣ ٥٣٥	الإجمالي

- نصيب السهم في حصة المساهمين من صافي أرباح السنة

أ - الأساسي

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك الأم على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال السنة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
١ ٢٢٤ ١٩٠	١ ٧٦٥ ٧١٦	صافي أرباح السنة
(١١٢ ١٤٩)	(١٥٩ ٠٦٩)	نصيب العاملين في قائمة التوزيعات*
١ ١١٢ ٠٤١	١ ٦٠٦ ٦٤٧	صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين*
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
٦٥,٤١	٩٤,٥١	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين *

*تحت اعتماد الجمعية.

ب - المخفض

لا يوجد أدوات من شأنها تخفيض نصيب السهم الأساسي في الأرباح، وبالتالي فإن نصيب السهم المخفض في الربح يساوي نصيب السهم الأساسي في الربح.

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- قروض وتسهيلات العملاء بالصافي

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
٩٢ ٨٢٤	٢١٦ ٣٥٨	أوراق تجارية مضمومة
٢٩ ٦٤٨ ٧١٩	٣١ ١٨٥ ٨٩٠	قروض العملاء
٢٩ ٧٤١ ٥٤٣	٣١ ٤٠٢ ٢٤٨	الإجمالي
(٧٩ ٢٨٢)	(١٢١ ١٧٥)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٨٧٧ ٧٧٩)	(٩١٦ ١٩٨)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
٢٨ ٧٨٤ ٣٨٢	٣٠ ٣٦٤ ٨٧٥	الصافي

تحليل حركة مخصص خسائر إضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع خلال السنة كانت كما يلي:

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الأجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مبنية	أفراد
١١١ ٣٨١	٦٢	٨١ ٨١٥	٨ ٨٥٤	١٥ ٦٥٤	الرصيد في أول السنة المالية
(٥٠ ٤١٦)	٨٤٤	(٤١ ١٦٣)	(١ ٨٤٨)	(٢٢١)	أثر التغييرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩
٦٠ ٨١٠	٩٠٧	٣٧ ٦٥٢	٧ ٠٠٦	١٥ ٤٣٥	الرصيد المعدل في أول السنة المالية بعد تطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩
٦٠ ٧٧٥	(٦١٤)	٢٣ ٣٢٦	٢ ١٠٤	(٥٥٣١)	عبء الإضمحلال
(٢٢ ٦٢١)	-	(١٦ ٧٧٩)	(٥٣١٥)	(١٥٢٢)	مبالغ تم اعتمادها خلال السنة
٦٠ ١٥٤	-	٧ ٨٨٥	٢ ٢٥٤	١٠	مبالغ مستردة خلال السنة
٥٨ ١٨٨	٦٨٣	٤٢ ٠٨١	٧ ١٢٩	٨ ٢٨٢	الرصيد في آخر السنة المالية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الأجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مبنية	مؤسسات
٧٦٦ ٣٩٢	٢٧ ٠٧٤	١٧٩ ٤١١	٥٤٩ ٩٠٨	الرصيد في أول السنة المالية
٢٠ ٥٢٣	(١٥ ٨٠٤)	(١٥٧ ٨١٠)	٢٠٤ ١٢٧	أثر التغييرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩
٧٩٦ ٩١٦	٢١ ٢٧٠	٢١ ٦٠١	٧٥٤ ٠٤٥	الرصيد المعدل في أول السنة المالية بعد تطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩
١٠٦ ٥٥٢	٨ ٠٥٩	٥ ٨٢٢	٩٢ ٦٧١	عبء الإضمحلال
-	-	-	-	مبالغ تم اعتمادها خلال السنة
-	-	-	-	مبالغ مستردة خلال السنة
(٤٥ ١٥٨)	(١٧٠)	(٥٢١)	(٤٤ ٧٦٧)	فروق تقييم صلات اجنبية
٨٥٨ ٠١٠	٢٩ ١٥٩	٢٦ ٩٠٢	٨٠١ ٩٤٩	الرصيد في آخر السنة المالية

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الاجملى	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	أفراد
١١١ ٥٥٢	٧٦	٩٠ ٦٦٢	٩ ٢٠٥	١١ ٥٧٨	الرصيد في أول السنة المالية
١٥ ٦٧٩	(١٢)	٧ ٩٠١	٢ ٧٦٤	٤ ٠٦٦	عبء الإضمحلال
(١٥ ٨٩٢)	-	(١٩ ٧٠٨)	(٦ ٦٨٥)	-	مبلغ تم اعتماده خلال السنة
١٠٠ ٤٨	-	٧ ٩٦٨	٢ ٠٧٠	٥٠	مبلغ مسترد خلال السنة
١١١ ٢٨١	٦٤	٨٦ ٨٦٥	٨ ٨٥٤	١٥ ٦٥٤	الرصيد في آخر السنة المالية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الاجملى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	مؤسسات
١١٢ ١٠٢	٢٢ ٥٨٤	١٦٢ ٥٢٢	٤١٥ ٩٩٧	الرصيد في أول السنة المالية
١٤٩ ٢٦١	٢ ٢٦٤	١٥ ٥٥٤	١٢٠ ٤٩٢	عبء الإضمحلال
-	-	-	-	مبلغ تم اعتماده خلال السنة
٢	-	-	٢	مبلغ مسترد خلال السنة
٥٠ ٢٧	١٧٦	١ ٢٣٥	٢ ٤١٦	فروق تقييم عملات أجنبية
٧١٦ ٢٩٢	٢٧ ٠٧٤	١٧٩ ٤١١	٥٤٩ ٩٠٨	الرصيد في آخر السنة المالية

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالالف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	(أ) أدوات دين: سندات حكومية
-	٥٠.٥٣٤	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر
-	٥٠.٥٣٤	

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	(أ) أدوات دين: أدوات دين مدرجة في السوق بالقيمة العادلة
٦٢٢ ٧٥٢	٣ ٥٦٩ ٢٢٢	(أ) أدوات حقوق ملكية: أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
٣ ٧٦٠	٣ ٤٢٥	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٦٢٦ ٥١٢	٣ ٥٧٢ ٧٥٧	

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية السنة المالية.

استثمارات مالية المقومة بالتكلفة المستهلكة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	(أ) أدوات دين: أدوات دين مدرجة في السوق بالتكلفة
٥ ٩٦٥ ٦٨١	٦ ٣٢٠ ٥٩٩	(ب) أدوات حقوق ملكية: أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
٥ ٠٠٠	٩ ٠٠٠	إجمالي استثمارات مالية مقومة بالتكلفة المستهلكة
٥ ٩٧٠ ٦٨١	٦ ٣٢٩ ٥٩٩	

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	أرصدة متداولة
١ ٣٧٦ ٥٤٢	٢ ٦٥٥ ٤٠٢	أرصدة غير متداولة
٤ ٥٩٤ ١٣٩	٣ ٦٨٤ ١٩٧	
٥ ٩٧٠ ٦٨١	٦ ٣٣٩ ٥٩٩	
٥ ٩٧٠ ٦٨١	٦ ٣٣٩ ٥٩٩	أدوات دين ذات عائد ثابت
٥ ٩٧٠ ٦٨١	٦ ٣٣٩ ٥٩٩	

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى الا اذا ذكر خلاف ذلك)

- أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
٤١٥ ٤٩٧	٥٠٤ ٤١٤	ايرادات مستحقة
١٧ ٤٦٢	٢٠ ٨٩٤	مصرفات مقدمة
١٥١ ٠٥٤	٣١ ٦٣١	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة (مشروعات تحت التنفيذ)
٤٣٩	٤٣٩	أصول الت ملكيتها للبنك وفاء لديون
٩ ٥٨٦	٩ ٥١٥	تأمينات وعهد
٤٨٧ ٨٠١	١٢٠ ١٣٣	أخرى (بعد خصم المخصص)
<u>١ ٠٨١ ٨٣٩</u>	<u>٦٨٧ ٠٢٦</u>	الإجمالي

ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
١٥ ٧٧٥ ٧٦٤	١٧ ٥٦٢ ٩٩٦	ودائع تحت الطلب
١٣ ٥٢٠ ٢٨٥	١٤ ٧١٩ ٤٤٢	ودائع لأجل وبإخطار
٨ ٤١٦ ٢٨٥	٧ ٩٧١ ٩٤٢	شهادات ايداع وإيداع
٣ ٤٤٩ ٠٢٧	٤ ٠٥٢ ٧٤١	حسابات توفير
٦٧٦ ٣٧٢	٤٠٥ ٢٣١	ودائع أخرى
<u>٤١ ٨٣٧ ٧٣٤</u>	<u>٤٤ ٧١٢ ٣٥٢</u>	الاجمالي
٢٥ ٠٩٤ ١٨٠	٢٧ ٠٥٨ ٧٨٦	ودائع مؤسسات
١٦ ٧٤٣ ٥٥٤	١٧ ٦٥٣ ٥٦٦	ودائع أفراد
<u>٤١ ٨٣٧ ٧٣٤</u>	<u>٤٤ ٧١٢ ٣٥٢</u>	الاجمالي
٩ ٣٣٨ ٨٢٠	٩ ٣٧٦ ٩٣٨	أرصدة بدون عائد
٣٢ ٤٩٨ ٩٠٤	٣٥ ٣٣٥ ٤١٤	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٤١ ٨٣٧ ٧٣٤</u>	<u>٤٤ ٧١٢ ٣٥٢</u>	الاجمالي
٣٣ ٤٢٦ ٤٤٩	٣٦ ١٤٨ ٨٩٦	أرصدة متداولة
٨ ٤١٦ ٢٨٥	٨ ٥٦٣ ٤٥٦	أرصدة غير متداولة
<u>٤١ ٨٣٧ ٧٣٤</u>	<u>٤٤ ٧١٢ ٣٥٢</u>	الاجمالي

- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
٢٧٤ ٩٩٠	١٥٢ ١١٩	عوائد مستحقة
٨٤٨ ٨٣٦	١ ٠١٩ ٧٩٨	مصرفات مستحقة
٥٤٨ ١٩٨	٥١٠ ٧٦٣	أرصدة دائنة متنوعة
<u>١ ٦٧٢ ٠٢٤</u>	<u>١ ٦٨٢ ٦٨٠</u>	الاجمالي

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدر مسددة بالكامل.

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم عمل تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٦ وتم السداد.
- تم اخطارنا بنتيجة فحص عام ٢٠١٧ وتمت الموافقة عليها.
- تم تقديم مستندات الفحص لعام ٢٠١٨ .